مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

علي جمال: تجاهل قضية البدون يزيد الأمور تعقيداً وحلها يحسن صورة الكويت في الخارج

طالب مرشح الدائرة الاولى د.علي جمال بحل قضية «البدون» وفق الأطر القانونية بعيدا عن أي تسويف أو تعسف في انهاء هذه القضية الانسانية التي تشبه كرة الثلج التي تكبر ولا تصغر مما يستوجب على الحكومة العمل الجاد على حلها بصورة سريعة وجذرية قبل ان يسبق السيف العذل مؤكدا ان تجاهلها والركون عنها سوف يزيد الامور تعقيدا خاصة ان هذه الفئة ربما يكون قد أصابها اليأس تجاه الوعود للحصول على مقومات الحياة الكريمة من قبل الحكومة والنواب.

واشار جمال الى انه لم يمض هذه القضية وحل هذه القضية حلا جذريا واحترام انسانيتهم البدون وحقهم بالعيش الكريم واعطاء كل ذي حق حقه والسماح لهم بالتعبير عن آرائهم في اطار القانون. وعلى الحكومة القادمة ان تعالج تراكمات الحكومات السابقة بتعزيز الاجراءات التي اتخذت للتخفيف من معاناة هذه الفئة والسعي الحثيث لوضع حل جذري لقضية البدون مشيرا الى أن اهمالها خلال السنوات الماضية جعل الكويت في وضع مخالف لبعض المواثيق الدولية خصوصا فيما يتعلق بوضع غير محددي الجنسية (البدون) باعتبار ان حق الجنسية من حقوق الإنسان حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 15 حيث نصت على أن لكل فرد حق التمتع بجنسية ما ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفا أو إنكار حقه في تغييرها ويعتبر هذا الإعلان عرفا دوليا وبالتالي فهو ملزم لجميع الدول حتى الدول التي لم تشارك في وضع الإعلان ومن ضمنها الكويت.

وأشار إلى أن هناك فئات من البدون في الكويت وجودهم على زيارة اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة الكثير والتي ابدت ملاحظاتها بالمخالفات تجاه قضية البدون مما يتطلب منا تحسين صورة الكويت في الخارج فيما يخص هذه القضية وحل هذه القضية حلا جذريا واحترام انسانيتهم البدون وحقهم بالعيش الكريم واعطاء كل ذي حق حقه والسماح لهم بالتعبير عن آرائهم في اطار القانون. وعلى الحكومة القادمة ان تعالج تراكمات الحكومات السابقة بتعزيز الاجراءات التي اتخذت للتخفيف من معاناة هذه الفئة والسعي الحثيث لوضع حل جذري لقضية البدون مشيرا الى أن اهمالها خلال السنوات الماضية جعل الكويت في وضع مخالف لبعض المواثيق الدولية خصوصا فيما يتعلق بوضع غير محددي الجنسية (البدون) باعتبار ان حق الجنسية من حقوق الإنسان حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 15 حيث نصت على أن لكل فرد حق التمتع بجنسية ما ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفا أو إنكار حقه في تغييرها ويعتبر هذا الإعلان عرفا دوليا وبالتالي فهو ملزم لجميع الدول حتى الدول التي لم تشارك في وضع الإعلان ومن ضمنها الكويت.

وأشار إلى أن هناك فئات من البدون في الكويت وجودهم يمتد لعقود من الزمان تصل الى الخمسين سنة وكانوا متواجدين في الكويت لاسباب مشروعة وذلك لأن قانون إقامة الأجانب رقم 17 لعام 1959 قد استثنى ابناء العشائر العربية من اشتراط الحصول على إذن لدخول الكويت وبالتالي يكون تواجد البدون في الكويت غير مخالف لقانون الإقامة وتواجدهم يعد سابقا للتعديل الصادر بعام 1980 الذي اشترط الحصول على إذن للدخول وبالتالي وصف هذه الفئات بالمقيمين بصورة غير قانونية قد يعتبر وصفاً غير قانوني اصلا.

وأخيرا تمنى جمال ان يتم حل مشكلة «البدون» في أسرع وقت ممكن ووفق جدول زمني محدد لانهاء معاناة هذه الفئة التي اضحت قضيتها وصمة عار في جبين حقوق الانسان في الكويت محذرا الحكومة من ان يفرض الحل علينا من الخارج لاسيما ان هذا الملف مرتبط دوليا بحقوق الانسان خاصة ان الحكومة أكدت استحقاق فئة كبيرة منها للجنسية فلماذا المماطلة في منحهم اياها ان كانوا يستحقونها وخاصة أن منهم من أبناء الأرامل والمطلقات الكويتيات.

وقال جمال انه سيقف مع هذه الفئة بشرائحها المختلفة لانصافهم حسب القانون والزام الحكومة بحسم ملفات كافة المستحقين للجنسية.

د.علي جمال

أصدرت بياناً صحافياً تدعو فيه المواطنين إلى الانضمام للتجمع

حملة «شارك وراقب»: التحرك الإيجابي إلى صناديق الاقتراع يحافظ على نقاء النظام الديموقراطي في الكويت

أصدرت حملة تجمع «شارك وراقب» بيانا صحافيا يهدف الى حث المواطنين على المشاركة الفعالة في الانتخابات من خلال صناديق الاقتراع ويهدف كذلك الى توعيتهم لاختيار الأكفأ والأصدق، مبينين في بيانهم انه لا توجه سياسيا في تجمعهم بل ان التوجه ينطلق فقط من وازع وطني وجاء نص البيان كالتالي:

باسم الكويت الوطن الذي احتضن ابناءه وأفاء عليهم من كل نعمة أهداها الخالق له واستجاب له في كل طلب مشروع متمثل في نظامه الديموقراطي حلم الشعوب قاطبة.

وأضاف البيان: ان الكويت اليوم تمر بمرحلة هي من اخطر مراحلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فلقد كثرت الشكاوى من تردي الخدمات في كل مجال وزاد التذمر في كل مجلس وكل مجتمع وكل فئة، وتفاقم ذلك مع زيادة الاحتقان السياسي والاجتماعي، ونحن في هذه المرحلة الحرجة تظلنا الأخطار من كل حدب وصوب! لذا لابد من تكاتف الجميع والعمل الصادق لانتشال هذا المجتمع من هذه الكبوة وعلينا الا نلقي باللوم والمسؤولية على طرف دون آخر، فكلا الطرفين حكومة ومجلسا يتحملان مسؤولية هذا الاحتقان الذي نعيشه اليوم.

الكويت تمر بأخطر مراحلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

ندعو كل مهتم بمستقبل الوطن من النساء والرجال للانضمام إلينا لمواجهة الممارسات السلبية

وزاد: ولهذا وأكثر رغبنا بتشكيل هذه الحملة التي تمثل ـ كما نعتقد ـ بعضا من أطياف المجتمع وتوجهاته وان حضورنا ومشاركتنا في مثل هذا العمل لا يدفعنا اليه اي هدف ولا مبتغى ولا رغبة سوى انتشاله مما تعرض له من تشتت وضياع، وكل هذه الأجواء هي التي دعتنا للتنادي ومحاولة اغلاق فجوة ولو كانت صغيرة في تنشيط المواطن ودفعه باتجاه الايجابية فكرا وعملا، فالمعركة هي معركة وطن لا تقبل التخاذل ولا التردد ولا التراجع بل الإقدام بكل طاقة يملكها الإنسان وما يختزنه من حس المواطنة الحقة الذي يتمتع به الكويت وهو كفيل ببعث مشاعر التفاؤل ومن ثم العطاء في هذا المجال وهذا ما نتوقعه من كل مواطن ذكرا كان أم أنثى في المعركة الانتخابية القادمة لأنها معركة ضمير ومصير ومعركة أخلاق، فلنجند أنفسنا للدفع بالتأييد لكل صاحب ضمير ويد نظيفة وفكر مستنير وشعور بالمسؤولية تجاه قضايا الوطن وهموم المواطن وعاشق للتراب الوطني بعيدا عن الصحب والأهل والقبيلة والملة، فالوطن بحاجة الى عملية انقاذ، نحن المواطنون أدواتها.

وأضاف البيان: وعليه نحن نتشرف بانضمامكم الينا أفرادا أو جماعات في جيش الانقاذ الوطني بالتعاطي مع العملية الانتخابية القادمة إعداداً وسيكون شعارنا «شارك وراقب» لتثبت مواطنتك الحقيقية والمستحقة لك، واستعدادا واختيارا بالكثير من الجدية والحرص على السمات السامية التي نتحراها في المرشح المناسب للفترة القادمة لحماية أنفسنا ووطننا من الوقوع في المنزلقات المخزية التي جرونا اليها.

ودعا كل مهتم بمستقبل هذا الوطن من النساء والرجال ومن جميع الشرائح العمرية إلى الانضمام الينا في مواجهة تلك التداعيات للأحداث المؤسفة التي تعرض لها نظامنا الديموقراطي والتي خيمت بنتائجها السلبية على مواقف المواطنين مما جر البعض الى الإحباط بدلا من الأمل الذي ننشده لمستقبل الأبناء والأحفاد، مشددا على ضرورة التحرك الايجابي لمحو هذه الغيمة السوداء الدخيلة علينا من اجل الترويج لعملية المشاركة كواجب وطني.

وقال البيان: انه في هذا المجال خطابنا المتواضع هذا فيه دعوة صريحة للأجهزة الإعلامية الرسمية والأهلية لمضاعفة نشاطها في هذا الاتجاه، فالديموقراطية هي قلب المواطن وعقله وضميره وهي أغلى ما يملك ولا سبيل لتأكيد ذلك الا بالممارسة النشيطة فالزمن قصير جدا والساعات تأكل بعضها بعضا ونحن نحتاج لتكاتف الجميع، كما عليها المسؤولية في شحذ الهمم وحث المواطنين وخاصة فئة الشباب على المساهمة والمشاركة الفاعلة بالعملية الانتخابية من خلال جميع الوسائل الإعلامية المتنوعة لما لها من قوة الوصول.

وأكد ان وطننا الكويتي ينتظر من أبنائه ان يفزعوا له للمحافظة على نقاء نظامنا الدستوري الديموقراطي وتنقيته من كل الشوائب وتطهيره من ملوثات الفساد المالي والتشوهات التي ألحقها به أصحاب النفوس الضعيفة ممن خانوا الأمانة، وفجروا تداعيات أدت الى حل مجلس الأمة والدعوة للانتخابات في الثاني من فبراير 2012.

«فلنكن صوتا واحدا ويدا واحدة للوطن الكويت، ولنتذكر ان التفاؤل من علامات الصحة لكنها صحة اليقظة لا الغفوة».

مرشحة الدائرة الثالثة اعتبرت أن للشباب دوراً مهماً في التغيير

نعيمة الحاي لـ«الأنباء»: القضاء على البطالة وحماية الأسرة من أولوياتي

هي المرة الرابعة التي تخوض فيها مرشحة الدائرة الثالثة نعيمة الحاي تجربة الانتخابات معولة هذه المرة على أصوات الشباب الذين استطاعوا أن يحدثوا تغييرا في مجريات الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد، معتبرة أن المرات الثلاث الماضية التي ترشحت فيهم ولم يحالفها الحظ كانت فترة كافية لتتعرف على الناس وتصل إليهم من خلال اللقاءات والاجتماعات وشبكات التواصل المختلفة كما أنها فترة كافية لصقل خبرتها السياسية.

شعار الحاي الانتخابي «بسنا فساد معا لتحقيق أمن ونمو وطن ومواطن» وذلك إيمانا منها بضرورة نشر الديموقراطية والتمسك بالدستور والعمل على تنمية الوطن والمواطن ومكافحة الفساد بكل هذه العناصر مجتمعة.

تشعر الحاي هذه الدورة بتفاؤل أكبر من المرات السابقة وربما هذا يعود إلى زيادة نسبة الوعي لدى المواطنين حيال دور المرأة وقدرتها على إحداث التغيير إذ إن ما رأوه في المجلس السابق من قوانين ومشاريع قوانين تنبئ بالخير ولم يروه منذ زمن قديم قائلة ان المشاكل التي وصلت إليها البلاد هي نتيجة 47 سنة من زمن الرجال.

هذه ليست المرة الأولى التي تترشحين فيها ولم يحالفك الحظ في السابق ما سر إصرارك على ترشيح نفسك مجددا؟

● فعلا هذه المرة الرابعة التي أترشح فيها لانتخابات مجلس الأمة، في المرات السابقة أنا لم أكن أنتظر الفوز ولكن الهم الأكبر من ترشحي كان أن يتعرف الناس علي وأن أكسب ثقتهم من خلال تواصلي الدائم معهم ومن خلال فتح علاقات اجتماعية مع مختلف أطياف المجتمع وهذا ما بدأت ألمسه من خلال دعوتي إلى الديوانيات والنشاطات الثقافية والاجتماعية المختلفة والتي أحاول من خلالها كسب ثقة الناخبين والناخبات وأعتقد أنني وصلت إلى مكانة جيدة وحصلت على نسبة جيدة من ثقتهم.

مرشحة الدائرة الثالثة نعيمة الحاي (فريال حماد)

شراء الأصوات في الدائرة الثالثة أصبح يصل «ديلفيري»

عصر 47 سنة من زمن الرجال أوصل البلاد إلى ما هي عليه اليوم

ما رأيك بالحراك الشبابي الذي حصل مؤخرا وإلى أي مدى تعولين على الأصوات الشبابية في وصولك إلى المجلس؟

● لا نستطيع أن ننكر دور الشباب في التغييرات الحاصلة ليس فقط في الكويت بل في العالم العربي ككل فهم مصدر قوة لكل الحركات والتحركات على حد سواء. وفيما يتعلق بالحراك السياسي الذي أخذ مكانا في ساحة الإرادة، أنا كنت معهم في ذلك الوقت على الرغم من أنه ربما ليست كل الأفكار التي طرحت تمثلني بل الشباب دائما محرك ديناميكي ويقود حملات متعددة وكان تواجدي معهم في ساحة الإرادة كوجودي في دواوينهم وفي مناسباتهم الثقافية ومن خلال التواصل الدائم معهم عبر شبكات التواصل الاجتماعي وكل هذه الأمور مجتمعة خلقت بيني وبينهم ألفة آمل أن تترجم في صناديق الاقتراع كل حسب قناعاته الشخصية.

في حال وصولك إلى المجلس ما أبرز نقاط برنامج عملك وأهدافك لخدمة الوطن والمواطن؟

● يأتي الدستور في سلم أولوياتي إذ يجب المحافظة عليه وعلى مقدرات الأمة بما يحقق للمواطن حريته وكرامته ويتحقق به كرامة الوطن وسيادته.

كما أؤمن بأن المواطن الكويتي هو حجر الأساس في التنمية الشاملة للبلاد وعليه يجب تنمية المواطن وتهيئة المناخ الذي يؤهله للقيام بهذه التنمية الشاملة من خلال تطوير مناهج برامج التعليم، ومن خلال القضاء على مشكلة البطالة برفع نسبة العمالة الكويتية في القطاع الخاص، وتفعيل قانون العمل بالقطاع الخاص بما يضمن الاستقرار الوظيفي وضمان حد أدنى لدخل الأسرة من خلال إعادة هيكلة نظام الأجور والكوادر وتحديد الحد الأدنى للأجور.

من جانب آخر يجب تفعيل قوانين حماية الطفل والأسرة من العنف الأسري وضمان العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وعوائد التنمية بين المواطنين جميعا ورفع دخل الفرد بما يضمن العيش الكريم وإيجاد الوسائل والتدابير التي تكفل تحقيق التوازن بين زيادة الأجور وما يحتمل أن يقابله من زيادة في الأسعار تلتهم هذه الزيادة إلى جانب إنشاء صندوق التكافل الاجتماعي لمساعدة المعوزين.

الصحة

وتابعت: كما أنني لم أغفل الصحة في برنامجي الانتخابي حيث أطرح إعادة هيكلة التأمين الصحي وتحسين جودة الخدمة الطبية والمستوى العلمي للأطباء والممرضين وإنشاء مستشفيات جديدة متخصصة بإدارة مستشفيات عالمية متخصصة.

المواطنة والسلام الاجتماعي

وسأعمل على نشر فكر المواطنة والعدل والمساواة في المجتمع والتسامح الديني وحرية العقيدة والعبادة، في المناهج الدراسية والوسائل الإعلامية ليعم السلام الاجتماعي بين جميع أبناء الوطن الواحد، وتجريم التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس، حيث التفعيل الحقيقي للمادة 29 للدستور.

الإسكان

يجب النظر في بناء المدن العمالية وبناء المدن السكنية بكامل مرافقها وتوفير الخدمات ومشاركة شركات القطاع الخاص المتوسطة والكبرى في توفير وحدات سكنية.

البنية التحتية

ولابد من الاهتمام بالبنى التحتية من خلال بناء محطات توليد الكهرباء والمياه النقية والصرف الصحي لضمان التوسعة العمرانية الصناعية والتجارية والسكنية، وإنشاء مجلس أعلى للمرور بين الجهات المختصة للتوسع في إنشاء شبكة الطرق بطرق علمية للتخلص من مشكلات الزحمة.

كيف تصفين ما يطرح اليوم من اقتراحات لتعديل مواد الدستور وإضافة مواد جديدة عليه؟

● أنا أرى أن الإصلاح التشريعي يجب أن يتم من خلال مراجعة كل التشريعات المدنية والجنائية والاقتصادية وتنقيتها من كل القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ومن كل ما يعوق تحقيق العدالة وتنفيذ الأحكام، وإعلاء دولة القانون وإحياء التشريعات المقرة من قبل السلطة التشريعية المهملة من قبل الحكومة.

كما يجب إنشاء هيئة مكافحة الفساد وتفعيل قانون غسيل الأموال، ووضع تشريعات للكشف عن الذمة المالية وترسيخ استقلال السلطة القضائية وتعظيم هيبة السلطة القضائية لتمكينها من إقرار العدل.

في الحديث عن قانون كشف الذمة المالية ما رأيك بقضية الإيداعات المليونية والقبيضة وكيف يجب تفادي الوقوع في هذا المأزق مجددا؟

● هذه القضية لا يمكن تجاهلها ولكن المتهم بريء حتى تثبت إدانته فالقبيضة ومقتحمو مجلس الأمة اليوم في قبضة القضاء الذي سيكون هو الحكم في اتخاذ المواقف السلبية أو الإيجابية. ولكن أيضا يجب الاعتراف بأن القبيضة موجودون منذ زمن بعيد ولم يكن أحد يعلم بهم غير أنهم اليوم يمتلكون قدرة الالتفاف على الدستور وتجرأوا على ذلك الأمر الذي كبر القضية وحولها إلى قضية رأي عام.

وماذا عن الفرعيات؟

● إن القانون واضح بتجريم الفرعيات غير أن المادة 44 من الدستور تكفل حق اللقاء بشكل ودي والتجمع دون تدخل القوات الخاصة ما يعني أنه من حق أية قبيلة أن تتشاور فيما بينها لاختيار من يمثلها في الانتخابات وليس بالضرورة أن ينجح هذا الأخير في الانتخابات، وعليه فإن الاقتراع داخل اقتراع هو الخطأ ويجرم وفقه صاحب العلاقة.

تنتشر في الدائرة الثالثة على وجه الخصوص أخبار عن استخدام المال السياسي وشراء الأصوات ما رأيك في هذا الأمر؟

● المال السياسي موجود منذ أن وجد الدستور في كل الدوائر وليس جديدا ولكن ظهوره بكثرة في الدائرة الثالثة لأن شراء الأصوات أصبح «ديليفري» وهنا نعول على وزارة الداخلية وجمعية الشفافية والمراقبين في مكافحة هذه الظاهرة كما حصل في انتخابات سابقة عندما نأى المال السياسي بأحد المرشحين عن الانتخابات. هذا إلى جانب ضرورة توعية الناس بدور عضو مجلس الأمة والمهام المنوطة به وأن دوره ليس فقط تخليص معاملات.

وأرى أن من ينشر الحديث عن المال السياسي هم من يريدون درء المفاسد عن أنفسهم، أو من يريد أن يبرر خسارته بشكل مسبق.

وهنا أشير إلى أنه لو يتم وضع قانون كشف الذمة المالية مع بداية المجلس ويتم التصويت عليه إلى جانب قانون هيئة مكافحة الفساد فإن أغلب الأعضاء سيقدمون استقالتهم.

اليوم قضية البدون تفرض نفسها على الساحة السياسية فما السبل برأيك لحل هذه القضية؟

● قضية البدون عمرها عشرات السنوات وأهل الكويت يحترمون الإنسانية ويشعرون بمعاناة الآخرين ويقدمون الكويت للمحتاجين في أقطاب العالم كافة فكيف إذا ما كان هؤلاء يسكنون معنا على نفس الأرض؟!

● في الواقع إن ما يحتاجه البدون هو الدعم الانساني أكثر منه ماديا وذلك لأنهم فئة منتجة وقادرة على إثبات نفسها وهذا ما عرفناه عنهم في فترة ما قبل الغزو حيث كانوا يأخذون شهاداتهم ويكملون تخصصهم في الخارج وهم كيان لهم وجوده إذ نرى أنه في دول الاغتراب هناك ما يسمى «بدون الكويت في كندا» على سبيل المثال ونجد بينهم الطبيب والعالم والمهندس.

ولكن بعد الغزو بدأت هذه القضية تتفاقم، أنا أرى أنه يجب أن تحل هذه القضية لما فيه خير لهذه البلد وأشد على يد اللجنة العليا لإعطاء الجنسيات على أن تفتح الملفات الخاصة بالبدون وأن تعطي الجنسية لمن تتوافر فيه الشروط أقله لـ 35 ألفا الذين يقال انهم يستوفون شروط الحصول على الجنسية. أما من لا تتوافر فيه هذه الشروط فعلى الداخلية أن تتمتع بالجرأة الكافية لإعطائهم أبسط الحقوق الإنسانية وأن يحصلوا على هويات وعلى حق الاستشفاء والتعلم.

إن هذه القضية تعنى بالأمن الوطني وإذا لم تحل فإننا سنكون في بؤرة أمنية وقد تصبح لدينا عشوائيات أو أقليات كما هو الحال في مصر.

وهل تؤيدين التحركات التي قاموا بها مؤخرا من أجل مطالبهم؟

● كان هناك تنوع في التظاهرات التي قاموا بها فمن العنف إلى الورود إلى التبرع بالدم تنوعت السبل والطرق وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الرضوخ للحل السلمي خاصة أن الحكومة تتعاطى مع هذا الملف بطريقة حذرة وربما لجنة البدون لم تنجز لهم المأمول ولكن اللجنة العليا للتجنيس تعطي أملا بأن الحكومة جادة في حل هذه الملف وغيره من الملفات العالقة في مسألة التجنيس.

كيف ترين أداء المرأة في المجلس السابق وهل تعتقدين أنها أخذت حقها في إبراز كل ما تستطيع أن تقدم؟

● في الواقع لقد كان دور النساء في المجلس السابق بارزا في اللجان حيث ساعدن في التشريعات وكان لهن دور فاعل في إنجاز مشاريع قوانين كثيرة وقد كن من أكثر النواب حضورا في الجلسات لاكتمال النصاب غير أنهن لم يخرجن عن المنظومة الرجالية التي تتنوع بين الطائفة والقبيلة أو التيار ونرى أن المستقلين قلة من الرجال.

ولا يجب أن نلقي اللوم في كل تقصير في هذا المجلس على النساء وذلك لأنه هناك قضايا كثيرة لاتزال عالقة منذ عشرات السنين كقضية البدون مثلا وقضية المديونيات الصعبة التي كانت في زمن الرجال كذلك الأمر بالنسبة لقضية الجامعة ولكن هناك قضايا طرحت في عهد النساء كزيادة الرواتب مثلا وغيرها.

لذلك إذا أردنا أن نقول من أوصل البلد إلى المشاكل التي تعاني منه نقول «عصر 47 سنة من الرجال هو الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه» ونجد أن الكثير من القوانين بدأت بالتعديل منذ دخول المرأة المنظومة السياسية.

وأرى أن فرص المرأة في الوصول إلى المجلس احتمال كبير وذلك لأن الشعب أكثر وعيا حيال من الذي يستطيع أن يقدم الأفضل له ومن المؤكد أن وجود المرأة في المجلس يحث الرجل على العمل بشكل أكبر.

رأينا مع بداية انعقاد المجلس السابق بعض التحفظات من قبل الاسلاميين حيال دخول المرأة المجلس، إذا ما تكرر هذا الأمر مع وصول المرأة فماذا سيكون موقفك؟

● أعتقد هذا الموضوع تم حله في 2009 ولكن هناك واقعا لا يمكن تغييره وهو أن النساء جزء من المجتمع وسواسية في المواطنة ووفق المادة 29 من الدستور فإن المعتقدات مكفولة للفرد.

وفي إطار آخر يجب على الإسلاميين تقبل وجود هذه الفئة وتقبل آرائنا وأفكارنا كما نحن نتقبل وجودهم ونحترمهم، وإذا لم أكن أرتدي الحجاب فهذا لا دخل له بعلاقتي بديني وقيامي بواجباتي الدينية.

تقبل الرأي الآخر أمر في غاية الأهمية ويجب ألا يكون حب الإسلاميين من طرف واحد، في وقت سابق قال المرشح وليد الطبطبائي «حبنا للشيعة من طرف واحد» أنا أقول اليوم حبنا للاسلاميين يبدو عليه أنه من طرف واحد.

أخيرا ما نسبة التغيير التي تتوقعينها في المجلس القادم؟

● إن نقطة الصفر للتغيير هي 20٪ لذلك فإن نسبة التغيير حتما ستكون عالية خاصة أنه بدأ مع الفرعيات والتحركات السابقة للانتخابات.

● رندى مرعي

نعيمة الحاي متحدثة للزميلة رندى مرعي